اقتصاد

الغرب يقرض أوكرانيا من أموال روسيا

موسكو ـ **العربي الجديد**

اتفقت دول مجموعة السبع خلال أول أيام قمتها في إيطاليا أمس على هيكل مساعدات جديدة تقدم لأوكرانيا، في صورة قرض تقدر قيمته بنحو 50 مليار دولار، تساهم فيه الدول الأعضاء كل وفق حجم اقتصاده، على أن يتم سداده من عوائد استثمار الأصول الروسية المجمّدة. وقالت وكالة بلومبيرغ الأميركية إنّ الأموال ستبدأ بالتدفق على أوكرانيا بحلول نهاية العام، وإنها ستكون كافية لسد احتياجاتها حتى نهاية العام المقبل على الأقل. يأتي ذلك في ظل تشديد للعقوبات الأميركية والبريطانية. ومن المقرر أن تقدم دول المجموعة قروضاً لأوكرانيا، يتم سدادها باستخدام الأرباح المحققة مما يقرب من 280 مليار دولار من الأموال الروسية المجمدة، والموجود أغلبها في أوروبا. وقالت مصادر وكالة «بلومبيرغ» إنه ستتم تسوية التفاصيل الفنية النهائية بعد القمة، مشيرة إلى إمكانية استخدام المساعدات لدعم الدفاع والاقتصاد وإعادة الإعمار في أوكرانيا. وتقدر عائدات الأصول المجمدة بما يتراوح بين 3 و5 مليارات يورو سنويا. وقالت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين: «وجهة نظرنا هي أنه من القانوني الاستيلاء على الأصول الروسية ولكننا نتطلع إلى إبقاء الحلفاء معًا للقيام بشيء مشترك». وفي السياق، أظهر تحديث للموقع الإلكتروني للحكومة البريطانية الخميس أن بريطانيا أضافت 42 تصنيفا جديدا وست مواصفات جديدة للسفن بموجب نظام عقوباتها على روسيا، بما في ذلك مجموعة إيكو للشحن الروسية وبعض الشركات التي تتخذ من الصين مقرا لها. وقالت حكومة المملكة المتحدة إن «هذه الإجراءات هي أول عقوبات بريطانية تستهدف السفن التي تستخدمها روسيا للتحايل على عقوبات المملكة المتحدة ومجموعة السبع ومواصلة التجارة غير المقيدة في النفط الروسي، وحزمة العقوبات الجديدة تستهدف مؤسسات في قلب النظام المالي الروسي، بما في ذلك بورصة موسكو. وقامت الولايات المتحدة يوم الأربعاء بتوسيع العقوبات بشكل كبير على روسيا، بما في ذلك استهداف الشركات التي تتخذ من الأراضي الصينية مقراً لها، وتبيع أشباه الموصلات إلى موسكو، جزءاً من جهودها لتقويض الآلة العسكرية الروسية التي تشن حربًا على أوكرانيا. وقالت وزارة الخزانة الأميركية إنها تريد «فرض عقوبات ثانوية على المؤسسات المالية الأجنبية التي تتعامل مع اقتصاد الحرب الروسي»، مما يهددها فعليًا بفقدان الوصول إلى النظام المالي الأميركي. وقال الكرملين الخميس تعليقا على العقوبات الأميركية الجديدة التي أجبرت البورصة الرائدة في روسيا على وقف تداول الدولار واليورو، إن البنك المركزي يضمن الاستقرار في جميع الأسواق. وأكدت وزارة الخارجية الصينية الخميس إنه لا ينبغي التدخل في التبادلات الاقتصادية والتجارية بين الصين وروسيا أو تقويضها. وفي حديثه للصحافيين، حث المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية لين جيان الولايات المتحدة على التوقف فورًا عن «إساءة استخدام العقوبات الأحادية غير القانونية».

(دانيال رولاند/ فرانس برس)

ارتفاع تكاليف الاقتراض الأوروبية

ارتفعت تكاليف الاقتراض في منطقة اليورو، أمس الخميس، مع قيام المستثمرين بموازنة بيانات التضخم الأميركية الضعيفة في الآونة الأخيرة مقابل متوسط توقعات صناع السياسات في مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي)، مما يرفع عدد تخفيضات أسعار الفائدة هذا العام إلى تخفيض واحد فقط. وارتفع العائد الألماني لأجل عشر سنوات، وهو المؤشر القياسي لمنطقة اليورو، بمقدار نقطة أساس واحدة إلى 2,707% في نهاية مايو/ أيار، وهو أعلى مستوى له منذ منتصف نوفمبر/تشرين الثاني. وسجلت عائدات الكتلة يوم الأربعاء أكبر انخفاض يومي لها منذ منتصف مايو بعد أن أظهرت البيانات الاقتصادية أن التضخم في الولايات المتحدة كان أضعف من المتوقع.

أخبار

■ بلغ حجم تداول العقارات في عقود البيع المسجلة لدى إدارة التسجيل العقاري بوزارة العدل القطرية بين 2 و6 يونيو/ حزيران الحالي 371 مليوناً و311 الف ريال (الدولار 3,56 ريالات)، فيما بلغ إجمالي عقود البيع للنشرة العقارية الخاصة بالوحدات السكنية خلال الفترة نفسها 31 مليوناً و123 الف ريال.
وكان حجم تداول العقارات في عقود البيع المسجلة لدى إدارة التسجيل العقاري بوزارة العدل قد بلغ اكثر من 434 مليون ريال خلال الفترة من 5 إلى 9 مايو/ ايار الماضي.

■ اشترت الحكومة اللبنانية بتمويل من البنك الدولي نحو 63 الف طن من القمح في مناقصة من المتوقع ان يكون منشاها كلها من اوكرانيا. تضمنت العملية 57 الف طن تم شراؤها بسعر يقدر عند 248 دولاراً للطن شاملاً الثمن والشحن والتفريغ، عبارة عن 7500 طن للشحن الفوري، و43 الف طن للشحن بحلول 25 يونيو/ حزيران و6500 للشحن بحلول 15 يوليو/ تموز. وتم شراء ستة آلاف طن أخرى بسعر 247 دولاراً للطن شاملاً الثمن والشحن والتفريغ بحلول 18 يوليو.

■ صادق البرلمان التونسي على مشروع قانون يتعلق باتفاقية قرض مبرمة بقيمة 55 مليون دولار مقدم من الصندوق السعودي للتنمية، لتمويل مشروع تجديد وتطوير السكك الحديدية لنقل الفوسفات في تونس. وتهدف الاتفاقية إلى تجديد 190 كيلومتراً من الشبكة الحديدية، لدعم زيادة إمكانات نقل مادة الفوسفات، وللاسهام في النمو الاقتصادي التونسي، وخلق فرص العمل، وتخفيف العبء على شبكة الطرق والحد من الازدحام المروري.

■ قال المدير الإقليمي للبنك الدولي في تركيا همبرتو لويز، أمس الخميس، إن انقرة ستتلقى تمويلا بقيمة 18 مليار دولار خلال ثلاث سنوات. وفي حديثه لـ«الاناضول»، أشار لويز إلى ان التمويل الجديد سيكون اعلى من جميع التمويلات الحالية (17 مليار دولار حاليا). واعرب عن تفاؤله بشان الاقتصاد التركي، مشيراً إلى ان وزير الخزانة والمالية محمد شيمشك وطاقمه يحاربون التضخم.

رسالة قاسية للعرب قبل روسيا

مصطفى عبد السلام

بعثت مجموعة السبع أمس برسالة قاسية إلى حكومة فلاديمير بوتين، عبر اتخاذ قرار بمصادرة 50 مليار دولار من عوائد أموال روسيا المجمدة لدى البنوك الغربية لمصلحة أوكرانيا. رسالة قاسية لن تمر مرور الكرام على روسيا التي سارعت مهددة ومتوعدة على لسان نائب رئيس مجلس الأمن الذي دعا الروس إلى التعبئة لإلحاق أقصى قدر من الضرر بالمجتمعات والبنية التحتية الغربية ردا على العقوبات الصارمة المتزايدة التي تفرضها الولايات المتحدة وحلفاؤها على موسكو، ولن تمر أيضا على دول العالم التي تشاهد على مرأى ومسمع من الجميع أحدث صور البلطجة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة على أموال روسيا المجمدة لدى بنوكها والتي تقارب 325 مليار دولار جرى التحفظ عليها في فبراير 2022.
لكن آخر تلك الرسائل موجهة للعرب الذين يكتنزون الجزء الأكبر من أموالهم في البنوك الأميركية والأوروبية، ويستثمرون أغلب ثرواتهم في الشركات العالمية ومتعددة الجنسيات والتي تمارس نشاطها من داخل أراضي أميركا وأوروبا. أموال وثروات تفوق أضعاف الأموال الروسية المجمدة.
فحسب أحدث الأرقام، إن الصناديق السيادية الخليجية تمتلك ثروات وأصولاً تزيد قيمتها عن 4000 مليار دولار، أي ما يعادل 32,3% من أصول الصناديق السيادية في العالم. كما أن استثمارات العرب في أدوات الدين الأميركية تزيد قيمتها عن 250 مليار دولار، وعوائد النفط والغاز العربية يتم إيداع معظم حصيلتها في البنوك الغربية وهي بمئات المليارات من الدولارات، أضف إلى ذلك أموال المستثمرين والشركات العربية، وهي أموال ضخمة أيضا، وقُدرت قيمتها في سنوات سابقة بنحو 120 مليار دولار، لكن الواقع يشير إلى أن الرقم يفوق المبلغ بكثير في ظل هجرة أموال ضخمة من المنطقة في السنوات الأخيرة متجهة نحو بنوك وبورصات الغرب خاصة من دول الحروب والقلاقل مثل العراق واليمن والسودان وليبيا ولبنان وسورية.
هذه الأموال معرضة لخطر المصادرة في حال نشوب خلاف حاد بين العرب والولايات المتحدة وإحدى الدول الأوروبية، فالغرب لا حدود له في الخصام، والدليل تجميد أموال روسيا، وكذا تجميد أموال دول أخرى دخلت معها في خلافات مثل إيران وفنزويلا وأفغانستان.
العرب مطالبون أكثر من أي وقت مضى بالتحرك لإعادة كل أو حتى جزء من أموالهم المودعة في البنوك الغربية، لكن الخطوة تحتاج إلى عمل جاد وجهد دؤوب وإرادة سياسية، وقبل ذلك فرص استثمار واعدة ومناخ استثمار آمن واستقرار سياسي وأمني ومالي حقيقي، وتداول للسلطة وتطبيق معايير دولة القانون والحكومة.

مصر: إجازة العيد تفجر أزمة بين رجال الأعمال

القاهرة ـ **عادل صبري**

فجرت فترة إجازة العيد أزمة بين رجال الأعمال في مصر بعد صدور قرار حكومي يمنح العاملين بالقطاع الخاص إجازة مدفوعة الأجر، أسوة بموظفي الحكومة والقطاع العام، من السبت إلى الخميس المقبل.
وأصدر الاتحاد المصري لجمعيات ومؤسسات المستثمرين بيانا اتهم فيه جميعات المستثمرين التي عارضت قرار الحكومة بمد إجازة العيد لأكثر من ثلاثة أيام بأنها كيانات غير رسمية لا تمثل آراء رجال الأعمال. قال عادل يماني، المستشار الإعلامي لاتحاد المستثمرين في بيان صحافي، إن الرافضين لمد إجازة العيد لعمال القطاع الخاص ليسوا أعضاء بالاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين، فجمعيات المستثمرين المعارضة نصبت نفسها متحدثة باسم رجال الصناعة وكأنها تمتلك بنفسها الحكمة وفصل الخطاب. أضاف يماني في بيانه شديد اللهجة أن قرارات مجلس الوزراء الخاصة بمد الإجازة تتفق مع حقوق العمال، وتعظيم شعائر الاحتفال الديني بعيد الأضحى والتي تواكب ارتفاعا كبيرا بدرجات الحرارة، بما يتطلب منح العمال فترة طويلة من الراحة، تمكنهم من العودة بنشاط إلى أعمالهم. وطالب البيان جمعيات مستثمري بورسعيد والمنطقة الحرة بمدينة نصر والإسكندرية ودمياط بالالتفاف حول الحكومة ووحدة الصف. كشفت تناقضات بموقف اتحاد المستثمرين الذي يمثل التجمع الأهلي لأغلب جمعيات رجال الأعمال بالمحافظات عن هوة عميقة بين تحالفات تشارك جميعها في دعم النظام والحكومة.
تتهم جمعيات المناطق الحرة الحكومة بأن قراراتها تحمل المستثمرين أعباء هائلة جراء كثرة الإجازات السنوية، التي تصل إلى 18 يوما، بمناسبة الأعياد الوطنية والدينية، بالإضافة إلى الإجازات مدفوعة الأجر التي يقدمها قانون العمل والتي تراوح ما بين 15 و30 يوما خلال العام. ذكر أحمد هلال، رئيس جمعية مستثمري المنطقة الحرة بمدينة نصر، في بيان صحافي، أن إجازة العيد تمتد واقعيا إلى تسعة أيام، بما يعطل العمل بالمنافذ الجمركية، ويحمل أصحاب المشروعات كلفة هائلة جراء تأخر الإفراج الجمركي عن الحاويات والبضائع المكدسة بالموانئ وإدارة الجمارك بالمناطق الحرة، ويرفع كلفة الإنتاج بما يخرج الصناعات المصرية من المنافسة مع نظيرتها بالخارج.

محور

عرب محرومون من اللحوم في عيد الأضحى

يعيش العديد من المواطنين العرب في عنق الأزمات المعيشية هذه الأيام، وعلى الرغم من انتظار الأسر عيد الأضحى من عام إلى عام، إلا أن الغلاء الذي يسيطر على مفاصل الأسواق، قيّد قدراتهم على شراء اللحوم، لتصبح الشكوى حالة عامة حين المرور في أسواق المواشي. ومن اليمن حيث الفقر والحرمان، إلى مصر المأزومة، مروراً بتونس والعراق، تكاد مشكلات المستهلكين تكون واحدة وتدور حول ارتفاع الأسعار، فيما يرفع المربون الصوت عالياً بسبب تصاعد تكاليف الإنتاج

سوق الأضاحي في الجيزة، 6 يونيو 2024 (أحمد حسن الله/Getty)

الركود والغلاء يضربان أسواق مصر

مواطنون يتخلون عن شراء الأضاحي

يعيش المصريون في أزمات اقتصادية ومعيشية متصاعدة، أدت إلى تخلي الكثيرين عن شراء الأضاحي التي تعرف ارتفاعاً في الأسعار هذا العام

الإسكندرية ـ **أحمد عبده**

غيّرت الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها مصر، مشهد موسم عيد الأضحى. الركود والتباطؤ يهيمنان على الأسواق. أسعار الماشية في ارتفاع هبط بإقبال المواطنين إلى مستويات قياسية. شوارع مصر التي عادة ما تكون نابضة قبيل العيد، أصبحت اليوم مثقلة بأزمات الناس وشكاويهم. إذ يشتكي تجار الأضاحي والمربون هذا العام من بطء الحركة التجارية وضعف المبيعات، فيما قدر البعض خسائرهم المالية بنحو 30 إلى 40%.

إذا استمرت معدلات البيع على أوضاعها الحالية حتى انتهاء الموسم، وعلى غير العادة، تراجع عدد شوادر الأغنام والماشية التي كان ينصبها الجزارون في الشوارع، واكتفى العديد من المهنيين بحجز أماكن محدودة، تتضمن أعدادا قليلة من الخراف والعجول، فيما تشهد محلات الجزارة إقبالاً ضعيفاً على شراء الأضاحي بمختلف المناطق بسبب الارتفاعات المستمرة والعشوائية للأسعار، مقارنة بالعام الماضي.

ومن داخل سوق الأضاحي، في منطقة العامرية بغرب الإسكندرية، يتجول المواطنون بين الخراف والماشية، يسألون عن الأسعار، ثم ينصرفون بهدوء من دون شراء. محمد عبد النبي (45 عاماً)، كان واحداً من هؤلاء، وقال لـ«العربي الجديد»، إن أسعار الأضاحي هذا العام مرتفعة للغاية، وبالتالي لن يكون قادراً على الشراء. وأضاف أن «الكباش التي كانت بسعر 10 آلاف جنيه في العام الماضي أصبحت الآن بـ 14 أو 15 ألفاً، بينما تقلصت قدراتنا على الادخار خلال العام؛ بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة، وهذا غير معقول، كيف سيستطيع المواطن العادي تحمل هذه التكاليف؟».

تراجع يصل إلى 50%

يقول محمد شهاب، رئيس لجنة الجزارين في الغرفة التجارية بالإسكندرية، إن موسم عيد الأضحى هذا العام يشهد هدوءاً كبيراً في الطلب على الأضاحي، وبات واضحاً تراجع حركة البيع والشراء حالياً مقارنة بالأعوام السابقة بسبب الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد والتي انعكست آثارها على التاجر والجزار والمستهلك. ويضيف شهاب لـ«العربي الجديد» أن نسبة هذا التراجع خلال موسم عيد الأضحى هذا العام يمكن أن تقدر بنحو 50% في المتوسط.

ويوضح رئيس لجنة الجزارين في الغرفة التجارية بالإسكندرية أن هناك زيادة في أسعار اللحوم هذا العام تقدر بنحو 35% عن العام الماضي نتيجة ارتفاع أسعار الأعلاف وتكلفة تربية المواشي بعد تحرير سعر الصرف، مما انعكس على أسعار اللحوم والأضاحي.

ويتابع أنه رغم ارتفاع أسعار الأضاحي التي تختلف من منطقة لأخرى يحرص الكثير من المصريين على الالتزام بأداء الشعيرة الدينية، مشيراً إلى أن الإقبال الأكبر هذا العام على شراء الضأن، بسبب قلة وزنه وبالتالي أسعاره أقل مقارنة بالعجول.

ومن جانبه يقول الدكتور أحمد حشمت، الخبير الاقتصادي، لـ «العربي الجديد»، إن ارتفاع أسعار الأضاحي بشكل كبير، أثر بوضوح على إقبال المواطنين على الشراء هذا العام، مما خلق تحدياً كبيراً للتجار في السوق، موضحاً أن ذلك الارتفاع يعود إلى سببين رئيسيين. ويضيف أن أول السببين هو ارتفاع أسعار الأعلاف وتكاليف التربية والرعاية للماشية بشكل كبير نتيجة التضخم الاقتصادي والأزمات المتلاحقة، والثاني هو انخفاض أعداد المعروض من الأضاحي هذا العام؛ بسبب اضطرار أعداد كبيرة من المربين خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة إلى التخلص من ثرواتهم الحيوانية حيث تشكل عبئاً مادياً كبيراً عليهم.

ويشير حشمت، إلى أن هذا الارتفاع الكبير في أسعار الأضاحي ينعكس بشكل سلبي على التجار، الذين يشكون من انخفاض المبيعات وصعوبة التخلص من المخزون، كما يؤثر على المواطنين عموماً، حيث يضطرون إما لشراء أضاح أصغر حجماً أو التنازل عن شراء الأضحية نهائياً.

ارتفاع تكلفة تربية المواشي والأعلاف يصعد بأسعار الأضاحي

ويتابع: «الأكثر تضرراً هم الفقراء ومحدودو الدخل الذين ينتظرون هذه المناسبة من العام إلى العام للحصول على اللحوم، فارتفاع الأسعار يجعل منها حلماً بعيد المنال بالنسبة لهم، وهذا ما يفاقم معاناتهم الاجتماعية والغذائية»، مطالبًا الحكومة باتخاذ إجراءات عاجلة لدعم هذا القطاع الحيوي وتخفيف الأعباء المالية عن كاهل المواطنين، حتى لا يخسر الجميع، بحسب تعبيره.

ويقول المواطن إياد جمعة (52 عاماً): «أتيت إلى السوق اليوم لشراء أضحية لعائلتي، ولكن فوجئت بارتفاع الأسعار بشكل لا يُصدق. لم أتوقع أن يصل سعر الكبش إلى 17 ألف جنيه، هذا مبالغ فيه تماماً، لا أعرف كيف سأشتري الأضحية هذا العام وأنا بهذه الحالة المعيشية الصعبة». أما محمد علي (موظف) فيقول «بعدما كنت حريصاً كل عام على المشاركة مع أصدقاء وأقارب في شراء «أضحية» إلا أن هذا العام وبدون تنسيق لم نستطع جميعا المشاركة بسبب الأسعار واكتفينا بشراء كميات من اللحوم من الجزار تكفي احتياجات الأولاد والأبناء بدلا من شراء الأضحية التي قفزت أسعارها بصورة مبالغ فيها».

ويشرح حكيم راضي، أحد تجار الماشية في سوق شارع الرحمة أحد أكبر أسواق الأضاحي بالإسكندرية شمالي مصر، أن «الناس لا تستطيع تحمل تكاليف شراء الأضاحي هذا العام؛ بسبب ارتفاع الأسعار، وتردي أوضاعهم المعيشية».

ويضيف راضي: «نخشى أن يؤدي هذا الوضع إلى خسائر كبيرة في موسم البيع الرئيسي وهو عيد الأضحى، وينعكس هذا الانخفاض في الطلب على الأضاحي سلبًا على مختلف القطاعات المرتبطة بهذا الموسم، بما في ذلك بائعي اللحوم والجزارين والنقّالين والمصانع المنتجة للمواد ذات الصلة». أبو علي الأسيوطي، وهو تاجر أضاح يقول: «نلاحظ أن الإقبال هذا العام على الشراء أقل من الأعوام الماضية، وكثير من الزبائن يتجنبون شراء الكباش الكبيرة خوفًا من عدم قدرتهم على تحمل تكاليفها، لقد وصل سعر الكبش الكبير إلى 20 ألف جنيه أو أكثر، وهذا رقم شبه مستحيل توفيره بالنسبة للمواطن العادي».

ويتابع: «التجار أنفسهم يتردّدون في شراء الكباش الكبيرة بسبب ارتفاع أسعار اللحوم، والإعلاف، وحتى الأغنياء يفضلون الآن شراء الأضاحي الصغيرة أو متوسطة الحجم التي تتراوح أسعارها بين 14 و16 ألف جنيه، وهذا ينعكس بالطبع على مبيعاتنا وأرباحنا كتجار».

وتقول أم محمد، تاجرة أضاح في سوق العامرية غرب الإسكندرية: «يتراوح سعر الضأن بين 250 و280 جنيهًا للكيلو؛ بينما يتراوح سعر الماشية بين 180 و210 جنيهات، بحسب مستوى المنطقة ونوع التربية، ما تسبب في عزوف الناس عن الإقبال على الأضاحي الذي كنا نراه في السنوات الماضية».

فقراء مدن تونس يكابدون من أجل الفرح

تزيد وطأة الأزمات قبيل عيد الاضحى لدى سكان المدن التونسية، حيث ترتفع الأسعار ويقل معروض المواشي

تونس ـ **إيمان الحامدي**

لم يحسم محرز المحمدي (38 عاماً)، أمره بشأن شراء أضحية قبيل أيام من عيد الأضحى، مرجحاً أن يحرم الغلاء في تونس هذا العام أسرته التي تتكون من خمسة أفراد من الفرحة، ذلك أن متوسط سعر خروف قد يكلفه أكثر من 80% من أجره الشهري. يقول المحمدي لـ«العربي الجديد»، إنه قد يضطر لتأجيل مدفوعات شهرية أساسية على غرار إيجار البيت وديون البقالة إذا قرر شراء الأضحية حتى لا يحرم أطفاله فرحة عيد الأضحى.

يقطن المحمدي في حي الكبارية بالعاصمة تونس، وهو حيّ شعبي قريب من أكبر سوق مواش يتبع لشركة اللحوم الحكومية، ومع ذلك يقول المتحدث إنه لم يتمكن من الظفر باضحية بسعر جيد، معتبراً أن الفقراء في المدن سيكونون أقل حظاً هذا العام في إدخال فرحة العيد على أسرهم.

يرى المتحدث أن الفقر بات أكثر قساوة على سكان المدن الكبرى التي ترتفع فيها كلفة العيش مقارنة بالمناطق الريفية. يتابع «قد يتمكن الفقراء في الأرياف من الحصول على أضاح، نظراً إلى طبيعة النشاط الفلاحي والرعوي لأغلبهم، لكن فقراء المدن ليس لديهم دخول كافية لمجابهة مصاريف عيد الأضحى».

يثير غلاء أسعار أضاحي العيد جدلاً واسعاً هذه الأيام في صفوف التونسيين، وترتفع دعوات مقاطعتها من منظمات الدفاع عن المستهلك، في ظل تدهور المقدرة الشرائية للمواطن وندرة المواشي بسبب سنوات الجفاف. يرجع المزارعون ومربو المواشي ارتفاع أسعار الأضاحي إلى غلاء تكاليف الإنتاج الحيواني في البلاد، وتراجع عدد قطيع المواشي في ظل غلاء الأعلاف وجفاف المراعي الطبيعية جراء نقص الأمطار التي استمر سبع سنوات.

يؤكد رئيس غرفة القصابين أحمد العميري أن سوق الأضاحي في تونس يشهد نقصاً واضحاً في الكميات وارتفاعاً في الأسعار، مشيراً إلى أن نحو 65% من العائلات التونسية لم تتمكن من شراء الأضحية خلال السنة الماضية بسبب غلاء الأسعار.

يتابع العميري، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن سيناريو الكساد في سوق المواشي مرشح للارتفاع هذا العام، مع تواصل تدهور القدرة الشرائية وزيادة الإنهاك المالي للأسر، ولا سيما تلك التي تعيش في المدن التي تزيد فيها كلفة المعيشة مقارنة بالوسط الريفي.

يعاني التونسيون من عام إلى آخر من تدحرج طبقات جديدة نحو الفقر نتيجة زيادة الأسعار وبلوغ التضخم مستويات قياسية، لكن رغم ذلك تحاول طبقات كثيرة من التونسيين الحفاظ على شعائر الأضحى وشراء الخرفان رغم الضائقة المالية، وهو ما يخلق ديناميكية في الأسواق تتحدى الأزمة المعيشية. انتهت دراسة أنجزها المعهد الوطني للإحصاء بين سنتي 2020 و2021 إلى أن الفقير في تونس هو كل فرد مستوى إنفاقه السنوي لا يتجاوز 2536 ديناراً، أي نحو 820 دولاراً. وتبعاً لذلك، فقد بلغت نسبة الفقر في تونس 16,6% وفق البيانات المفصح عنها سنة 2023، مقابل 15,2% في 2015.

أعلنت مؤسسة الإحصاء حينها عن وجود زيادة في معدلات الفقر في جل الأقاليم باستثناء إقليمي تونس الكبرى والشمال الغربي، وقد سجل إقليم تونس الكبرى أقل نسبة فقر تقدر بـ4,7%، فيما سجل إقليم الوسط الغربي نسبة فقر تقدر بـ37% في 2021 مقابل 30,8% في 2015.

بينت دراسة أجراها المعهد التونسي للقدرة التنافسية والاقتصاد الكمي أن احتياجات التونسيين من أضاحي العيد تتمثل في 900 ألف خروف، وأن العرض عادة ما يفوق الطلب، ما يسبب فائضاً في الإنتاج، غير أن الفائض لا يؤثر بشكل ملموس على الأسعار. وكشفت الدراسة ذاتها أن 61% من التونسيين يختارون أضاحيهم بحسب إمكانياتهم المادية، فيما يشتري 23% الأضحية حسب النوعية، و19% حسب الشكل، و34% تعود شراءاتهم للأضحية حسب عدد أفراد الأسرة والوزن. يقول رئيس المعهد لطفي الرياحي إن الأسر المنهكة بغلاء المعيشة قد تضطر للجوء إلى المزيد من الاستدانة من أجل شراء أضحية العيد. يؤكد الرياحي في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن تدخل وزارة التجارة التونسية عبر شركة اللحوم الحكومية لتوفير نقاط بيع أضاح بأسعار مسقّفة لا تتجاوز 21,9 ديناراً للكيلوغرام الواحد، مكّن من تحسين العرض في إقليم تونس الكبرى الذي تسكنه أكثر من أربع ملايين نسمة.

سوق المواشي في تونس، 22 يونيو 2023 (محمد مدالا/ الأناضول)

تدهور الاقتصاد الريفي اليمني يهبط بالثروة الحيوانية

صنعاء ـ **محمد راجح**

لم تعد الأضحية تشكل أولوية لدى أسرة اليمني الخمسيني إبراهيم المطري، حيث جرت العادة أن تحصل هذه الأسرة على الأضحية من أقارب إبراهيم الذين يقطنون إحدى المناطق الريفية خارج صنعاء. نقل المطري، وفق حديثه لـ«العربي الجديد»، ما تم إبلاغه من عائلته الريفية إلى أسرته بعدم توفر أضحية مناسبة لإرسالها إليه قبل حلول عيد الأضحى (الأحد المقبل)، بسبب انخفاض أعداد المواشي الذكور التي كانت تربيها لمثل هذه الأوقات للتضحية بها أو الذهاب بها للأسواق لبيعها. وقد أصبحت تربية المواشي والاهتمام بها مكلفة للغاية بصورة تفوق قدرات الكثير من الأسر في عموم أرياف اليمن بعدما مثلت الثروة الحيوانية ركيزة أساسية في اقتصاد الأسر الريفية طوال الأعوام الماضية. تنطبق وضعية إبراهيم على عبده الشرماني، الذي يسكن مدينة إب، وسط اليمن، بينما عائلته وأقاربه الذين يزودونه بأحدى المواشي للأضحية سنوياً يسكنون في أحد أرياف منطقة ماوية، شرقي محافظة تعز، حيث يوضح لـ«العربي الجديد»، أن الجفاف وتأخر الأمطار وتغير المواسم الزراعية أثر بشكل كبير على الاهتمام بالمواشي، ما أدى إلى تخلي الأسر الريفية عن تربيتها. وتشهد أسواق الأضاحي في اليمن ركوداً غير مسبوق مع انخفاض الإقبال عليها إلى أدنى مستوى في ظل بروز أولويات أخرى لدى غالبية سكان البلاد التي تعيش على وقع صراع اقتصادي هو الأخطر منذ نحو عشر سنوات.

ورصد «العربي الجديد» زيادة بنسبة تزيد على 80 في المائة في أسعار الأضاحي بصنعاء مقارنة بأسعارها في مثل هذه الفترة من العام الماضي حيث يتجاوز سعر الماعز 110 آلاف ريال، في حين يزيد على 150 ألفاً في مناطق أخرى مثل عدن وتعز، جنوب غربي اليمن. يؤكد تاجر المواشي في صنعاء ماجد حميد، لـ«العربي الجديد»، أن هناك انخفاضاً كبيراً هذا العام في أعداد المواشي المعروضة للبيع في الأسواق خصوصاً تلك المحلية، إضافة إلى ضعف الإقبال من عام لآخر من قبل المواطنين على شراء الأضاحي بسبب تدهور القدرة الشرائية.

المحلل الاقتصادي فواز القاضي يشير في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى تأثير الأزمة بصورة كارثية على معظم سكان اليمن بالنظر إلى انعدام السيولة وانهيار القنوات التي كانت متاحة لبعض المواطنين والأسر نتيجةً للأزمة المصرفية في البلاد، إذ تدهورت حوالات المغتربين، في حين هناك تعقيدات واسعة في التحويلات المالية الداخلية التي زادت نسبتها بين مناطق طرفي الصراع إلى مستوى قياسي بسبب انهيار العملة في مناطق الحكومة اليمنية، إضافة إلى عدم قدرة الكثير من عملاء البنوك والمصارف على السحب من ودائعهم وحساباتهم منذ نهاية مايو/ أيار الماضي 2024.

(محمد حمود/ Getty)

يضيف القاضي أن هناك ما يشبه الانهيار في تربية المواشي التي كانت تمثل أولوية قصوى لدى الأسر الريفية إلى جانب الاهتمام بزراعة الحبوب وغيرها، حيث ساهم ذلك في توفر المراعي والأعلاف التي تعزز توجه الأسر لتربية المواشي، بينما لعب الفقر والبطالة وانعدام مصادر الدخل والانهيار الاقتصادي وتطورات الأزمة المالية والمصرفية دوراً كبيراً في تغيير اهتمامات وأولويات اليمنيين المعيشية، فتراجعت الأضاحي أمام الأولويات الأخرى كتوفير الغذاء ولقمة العيش.

التهريب يعصف بالأسعار في العراق

يتزايد تهريب المواشي إلى خارج العراق، ما يخفض المعروض ويرفع الأسعار على المواطنين

بغداد ـ **أحمد عبد**

تشهد أسعار المواشي في العراق ارتفاعاً ملحوظاً قياساً عما كانت عليه في العام الماضي، وسط تصاعد عمليات تهريب المواشي، والقلق من تفشي مرض الحمّى النزفية، الذي انتشر في وسط العراق وجنوبه.

بلغت نسبة ارتفاع أسعار المواشي بين 50 و100% تزامناً مع اقتراب عيد الأضحى، ما أدى إلى نفوق أعداد كبيرة من المواشي وشح الأعلاف. وبيّن الطليحي أن طبيعة المجتمع العراقي تتمثل في أنه مستهلك بشكل كبير للحوم، فضلاً عن كثرة المناسبات الدينية والأعياد والمناسبات الاجتماعية. وبما أن سوق المواشي يخضع لقاعدة العرض والطلب فإن تناقص الأعداد أدى إلى زيادة كبيرة في الأسعار، مشيراً إلى أن مربي المواشي في العراق يعانون ارتفاعًا في تكاليف الإنتاج، بسبب زيادة أسعار الأعلاف، والتكاليف الطبية والبيطرية، وهذا ينعكس عادة على أسعار البيع للمستهلكين. يرى الباحث الاقتصادي علي العامري، أن ارتفاع أسعار المواشي قبيل عيد الأضحى ظاهرة طبيعية، ويتطلب التعامل معها حكمة وتنظيماً من قبل الجهات المعنية والحد من عمليات التهريب، لضمان توافر المواشي بأسعار معقولة للمستهلكين، وتحقيق الاستقرار في السوق.

وأفاد العامري لـ«العربي الجديد» بأن تزايد عمليات تهريب الأغنام من العراق نحو دول مجاورة، يعتبر من أهم أسباب ارتفاع أسعار المواشي، والذي أدى إلى تراجع كمية المعروض في السوق المحلية، مضيفاً أن هناك عمليات مضاربة تتم في السوق المحلية، وهذه الظاهرة تنامت مع ضعف الرقابة وغياب المتابعة الأمنية وعدم محاسبة المضاربين المرتكبين لهذه الجريمة الاقتصادية، لافتاً إلى أن بعض التجار عن شراء الأضاحي، فيما أقبل آخرون على المشاركة بالأسهم في الأضحية الواحدة، بما يتناسب مع وضعهم المادي.

وعلى الرغم من الإجراءات التي أعلنتها وزارة الزراعة العراقية، والمتمثلة في السماح باستيراد الأغنام والعجول لأغراض التربية والذبح بهدف تنويع مصادر اللحوم، فضلاً عن تسهيل إجراءات حركة نقل الماشية بين المحافظات وإزالة المعوقات أمام الإنتاج المحلي، فإنها لم تعالج مشكلة ارتفاع الأسعار والحد من عمليات الاستغلال والمضاربة.

قال المختص في شؤون الثروة الحيوانية، ماجد الطليحي، لـ«العربي الجديد»، إن من بين أسباب ارتفاع أسعار المواشي، هو العامل المناخي وسنوات الجفاف التي عصفت بالمنطقة العربية ومنها العراق، مما أدى إلى نفوق أعداد كبيرة من المواشي وشح استغلوا فترة الطلب على الأضاحي من أجل تحقيق أعلى قدر من الأرباح.

وتزايدت إصابات مرض الحمّى النزفية في البلاد إلى أكثر من 63 بينها عشر وفيات، وفق أحدث إحصائية للجنة الوطنية العليا للتصدي لمرض الحمى النزفية في العراق.

وأفاد مدير عام دائرة البيطرة، ثامر الخفاجي، بأن دائرته وبالتنسيق مع المستشفيات البيطرية في جميع المحافظات تعمل على تنفيذ خطة التأمين البيطري الشاملة خلال عيد الأضحى، بهدف الحفاظ على صحة وسلامة المواطنين.

وقال الخفاجي لـ«العربي الجديد»، إن الإجراءات المتخذة تشمل تحديد أماكن مخصصة لوجود الحيوانات المعدة للذبح، ورش هذه الأماكن بمبيدات مكافحة القراد، وذلك لتجنب إصابتها بالقراد الناقل الرئيسي لمرض الحمى النزفية.

ضعف الرقابة على الأسواق العراقية يعزز المضاربات

أسواق عالمية

لا يزال الغموض يلف مستقبل مسار الفائدة الأميركية خلال العام الجاري بعد تثبيتها يوم الأربعاء. وبدت الأسواق غير متأكدة بشأن ما إذا كان البنك الفيدرالي سيخفض الفائدة مرة واحدة، أم سيثبتها خلال النصف الثاني من العام

غموض مسار الفائدة الأميركية

الأسواق غير واثقة من توجهات البنك الفيدرالي

واشنطن ـ **العربي الجديد**

سيطر الغموض على تعاملات أسواق المال العالمية أمس الخميس، عقب قرار تثبيت سعر الفائدة على الدولار، حيث تراجع الذهب في مؤشرات بلومبيرغ، بينما واصلت مؤشرات الأسهم في وول ستريت الارتفاع. ويعتبر قرار الفيدرالي تثبيت أسعار الفائدة هو الثامن من نوعه منذ بدء دورة التشديد الحالية في مارس 2022، والتي رفعت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة خلالها تكاليف الإقتراض بمقدار 525 نقطة أساس، لمواجهة التضخم. وكان مسؤولو مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) قد تراجعوا عن توقعاتهم لتخفيضات أسعار الفائدة أكثر من مرة هذا العام، وقصروا الخفض على مرة واحدة فقط وفق بيان صادر عن المجلس بعد اجتماع دام يومي الثلاثاء والأربعاء، بدل أن تكون مرتين أو ثلاث مرات. ورغم ذلك، أبقى رئيس البنك الفيدرالي جيروم باول الباب مفتوحًا أمام كل الاحتمالات، وإن كان أغلبها يميل إلى التحفظ. وقال باول إن الاقتصاد الأميركي احرز تقدمًا نحو تحقيق هدفي البنك المركزي المتمثلين في خفض التضخم إلى 2% وتعظيم فرص العمل. وتشير تصريحات باول إلى أن المركزي الأميركي لا يزال يتخوف من التضخم ويأمل تراجع معدله إلى نسبة 2% المستهدفة من دون حدوث نكسة في مؤشرات التضخم أو النمو الاقتصادي. ووفق تقرير لوكالة بلومبيرغ، اظهرت التوقعات الاقتصادية المحدثة لصانعي السياسات، والتي نُشرت بعد اجتماع استمر يومي الثلاثاء والأربعاء في واشنطن، أنهم يتوقعون خفض تكاليف الاقتراض مرة واحدة فقط في عام 2024 بدلاً من التخفيضات الثلاثة المتوقعة سابقًا.

وأظهرت الرؤية الاقتصادية المستقبلية التي أصدرها الفيدرالي بعد اجتماع الأربعاء رفع أعضاء البنك المركزي توقعاتهم بشأن البطالة والتضخم، بينما قلصوا عدد مرات خفض أسعار الفائدة المتوقعة.

وأظهر التقرير الفصلي توقع أعضاء اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة نموًا بنسبة 2,1% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام الجاري، على أن يتراجع ليصل إلى 2% نهاية عامي 2025 و2026، وذلك من دون تغيير عن توقعات شهر مارس.

وتتوقع اللجنة حاليًا خمس مرات خفض إجمالية تعادل 125 نقطة أساس حتى نهاية عام 2025، بانخفاض عن ست مرات عقب اجتماع مارس، منها مرة خلال العام الجاري (بدلًا من ثلاث مرات في السابق)، ليصبح متوسط الفائدة 5,1% نهاية العام الجاري، و4,1% عام 2025، وتستقر على المدى الطويل عند 2,8%. وادى قرار تثبيت الفائدة الأميركية إلى تراجع أسعار الذهب في السوق الآجلة أمس بنحو 23 دولاراً للأوقية «الأونصة»، إذ تراجعت إلى 2331,8 دولاراً لعقود أغسطس/آب، بينما تراجعت بنحو 11 دولاراً في صفقات السوق الفورية إلى 2313,3 دولاراً. ويستفيد المعدن الأصفر من أسعار الفائدة المنخفضة. وتاريخياً، ارتفع الذهب في فترات تخفيض أسعار الفائدة على مدى العقدين الماضيين، وحقق الذهب باستمرار عوائد إيجابية خلال فترات تخفيض الفائدة. وعادة ما تكون للذهب علاقة عكسية مع الفائدة، إذ إنه لا يدر عائداً، ولكن عادة ما يرتفع سعره عندما تنخفض أسعار الفائدة، وينخفض عندما ترتفع الأسعار. وكانت أسعار الذهب ارتفعت يوم الأربعاء بعد تقرير التضخم الذي جاء أقل من المتوقع في الولايات المتحدة، ما زاد من احتمالات قيام الفيدرالي بخفض سعر الفائدة في وقت لاحق من العام. ومع ذلك، فإن الموقف المتشدد لمجلس الاحتياط وفشل رئيس البنك جيروم باول في تقديم جدول زمني لخفض أسعار الفائدة عزز الدولار.

وقال رئيس الفيدرالي، باول، يوم الأربعاء، إنهم أقل ثقة بشأن التضخم مما كانوا عليه في السابق «من أجل خفض الفائدة». وأضاف: «إذا ضعفت الوظائف بشكل غير متوقع، فإن الفيدرالي مستعد للرد». وعندما سُئل عن تقرير التضخم الأميركي لهذا اليوم، ذكر أنه مجرد تقرير واحد وشدد على الحاجة إلى رؤية عملية الانكماش تتطور نحو هدف بنك الاحتياط المقدر بـ2%...

ويسعى مصرف الاحتياط الفدرالي إلى إحداث توازن بين النمو الاقتصادي ومعدل الفائدة الأميركية، وهي معادلة صعبة في الوقت الراهن بسبب تعقيد الوضع الاقتصادي العالمي وتعدد العوامل التي تؤثر في مسار التضخم.

ووفق تقرير أمس الخميس في صحيفة مورنينغ ستار الأميركية، لا يزال الارتياك يسيطر على المستثمرين في أسواق المال الأميركية حول تخفيضات أسعار الفائدة التي طال انتظارها، بعد أن فاجأت بيانات سوق الوظائف التي جاءت أكثر من المتوقع، وأدت إلى ارتفاع عوائد سندات الخزانة يوم الجمعة وقلصت أسواق العقود الآجلة للسندات توقعاتها لتخفيف السياسة. وبينما أظهر التقرير تسارعًا في التوظيف، كان القلق هو أن القوة المفرطة في سوق العمل، إلى جانب التضخم العنيد، يمكن أن يبقيا البنك المركزي في حالة تأهب لفترة أطول من دون إحداث تغيير في سعر الفائدة. ويرى متداولو السندات الآن فرصة متساوية تقريبًا لبقاء أسعار الفائدة ثابتة أو أن يخفض الفيدرالي سعر الفائدة على الأموال للمرة الأولى في هذه الدورة في اجتماعه المقبل في سبتمبر/أيلول. وربط المتداولون، قبل قرار الفيدرالي، احتمالات التخفيض في سبتمبر/ أيلول بنسبة 55% مقابل احتمال 33% أن يظل ثابتًا.

ويقول تحليل في صحيفة مورنينغ ستار الأميركية إنه على الرغم من القلق بشأن تأثير ما يسمى بسياسة «الارتفاع لفترة أطول» على الاقتصاد والأسهم، فإن المستثمرين لديهم سبب للتفاؤل، وفي الواقع، قد يؤدي السيناريو الحالي إلى دفع السوق الصاعدة القوية، التي شهدت ارتفاع الأسهم بنسبة 12% تقريبًا منذ بداية العام، إلى المزيد من المكاسب في النصف الثاني من العام الجاري. ويرى محللون أن التضحية بتراجع ضئيل في النمو الاقتصادي أو ما يسمى بـ«الهبوط الناعم» ليس بالأمر السيئ، في الوقت الذي يواصل فيه الفيدرالي معركة التضخم عبر الإبقاء على الفائدة المرتفعة.

في هذا الصدد، يتوقع أنتونيو ساجليمبيني، كبير استراتيجيي السوق في شركة Ameriprise Financial الأميركية، أن يواصل الفيدرالي معركة مكافحة التضخم ما دام الاقتصاد صامداً والغلاء مرتفعاً، ولن يكون مسؤولو المركزي الأميركي مستعدين للبدء في خفض أسعار الفائدة حتى يعود التضخم إلى هدف 2% لكن وفق خبراء، فإن تباطؤ النمو، على المدى القصير، يمكن أن يضغط على أرباح الشركات ويسبب بعض خيبة الأمل في الأرباح، وربما يسبب ذلك عثرة مؤقته لأسواق الأسهم. وقد توصل إل كليسولد، كبير الاستراتيجيين في مركز نيد ديفيس للأبحاث، إلى نتيجة مماثلة. وكتب في مذكرة أمس الخميس، للعملاء، وفق «مورنينغ ستار»: «النمو المعتدل، ولكن الإيجابي، سيكون أفضل سيناريو للأسهم». مضيفًا أن التباطؤ البسيط من شأنه أن يفضل الشركات الكبيرة بدلاً من الشركات الصغيرة، التي تميل إلى التفوق في الأداء عندما يتسارع النمو. وينبغي أيضًا أن يفضل النمو على القيمة، لأن أسهم النمو لا تعتمد عموماً على اقتصاد قوي.

عمليات التداول في وول ستريت، نيويورك 12 يونيو 2024 (مايك سانياغو/ Getty)

المركزي الأميركي لا يزال يتخوف من التضخم ويأمل تراجعه إلى 2%

مخاطر الدين العام

قالت وزيرة الخزانة الاميركية، جانيت يلين (الصورة)، الخميس، إن الديون الاميركية المتضخمة يمكن التحكم بها إذا ظلت قرب مستوياتها الحالية على نحو يتناسب مع مجمل الاقتصاد. واوضحت في لقاء مع شبكة «سي إن بي سي»، ان ارتفاع اسعار الفائدة احد العوامل التي تساهم في زيادة عبء إدارة اميركا لديونها البالغة 34,7 تريليون دولار، وانه إذا استقر الدين نسبة الى حجم الاقتصاد، فسيصبح وضع الولايات المتحدة جيدا، مشيرة الى ان ما يجب التركيز عليه هو تكلفة الفائدة الحقيقية على الديون.

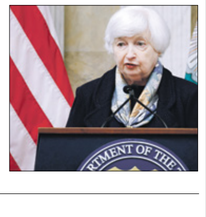

أفغانستان تصدر النفط... ما تداعيات ذلك على الاقتصاد؟

مثلت خطوة استخراج وتصدير النفط في أفغانستان نقطة تحول في الاقتصاد، وانعكاسات متوقعة على مستوى معيشة الاسر التي لا تزال تعاني من دمار الحرب والبطالة

كابول ـ **صبغة الله صابر**

يتوقع خبراء أن يشهد الاقتصاد الأفغاني الصغير، الذي يقدر حجمه بنحو 14,7 مليار دولار، تحولات إيجابية كبيرة بعد استخراج النفط وبيع كميات منه بقيمة 81 مليون دولار في 10 أيام. ويتوقع هؤلاء أن تنعكس مبيعات النفط إيجاباً على سعر صرف العملة الأفغانية «أفغاني» التي تراوح حالياً بين 70 و74 أفغانياً للدولار، وأن يتراجع معدل التضخم، وأن يساهم النفط في توفير فرص العمل وبالتالي تقليل معدل البطالة المرتفع في البلاد. ويقول تحليل بموقع «سباوت أشيان فوبسس»، يوم الأربعاء، إن الانتعاش الاقتصادي في أفغانستان يتوقف على الاستثمارات الاستراتيجية في البنية الأساسية، وتنويع التجارة، والإصلاحات المالية. ومن المتوقع أن يساهم استخراج النفط بكميات تجارية في تمويل الإنفاق في البنية الأساسية التي دمرتها الحرب وجذب الاستثمارات الخارجية.

ويقول التحليل: «بالتالي، يتعين على حكومة طالبان أن تعطي الأولوية لمشاريع مثل خط أنابيب TAPI، واستخراج النحاس في عينك، وهي مشاريع يمكن أن تفتح فرص نمو جديدة، وتخلق فرص العمل، وتعزز الاتصال الإقليمي لتحقيق النمو الاقتصادي بالبلاد». كما يرى التحليل أن معالجة القيود المصرفية وتعزيز الشفافية المالية أمر ضروري لإعادة بناء الثقة وجذب الاستثمار إلى البلاد. ولاحظت تقارير غربية أن التضخم في أفغانستان تراجع، خلال العام الحالي، من 26% في يونيو/ حزيران 2022 إلى 13,8% في مارس/آذار 2024. وبالتالي، فإن مستوى معيشة المواطنين يتجه إلى التحسن خلال الأعوام المقبلة. وحول التحولات المرتقب أن يحدثها استخراج النفط، يقول الخبير الاقتصادي الأفغاني معاذ الله جمال زاده، لـ«العربي الجديد»، إن استخراج النفط وبيعه سيكون له تأثير كبير على الوضع الاقتصادي بشكل عام، لأن مبيعات النفط ستنعكس على الوضع المعيشي في البلاد، فالشركات المحلية الكبيرة التي كانت تستثمر في الخارج، ربما يدفعها للعودة والاستثمار في داخل أفغانستان. كما سيساهم في توظيف أعداد كبيرة من الناس وسيخفض البطالة ويزيد من دخل الأسر.

ويوضح زاده أن العملة الأفغانية لا بد أن ترتفع قيمتها مقابل الدولار؛ لأن الشركات عندما تشتري النفط تشتريه بالعملة الأفغانية، وبالتالي سيرتفع الطلب على العملة « أفغاني»، وهو ما سيرفع من سعر صرف العملة المحلية. ويرى أن ارتفاع قيمة العملة سيقود تلقائياً إلى تراجع الأسعار، لا سيما أن رقابة حكومة طالبان قوية جداً على الأسواق، فهي لا تترك التجار يعبثون بالأسعار من أجل مصالحهم. ووفق الخبير الاقتصادي، فإن الشركات المحلية التي تشتري الآن النفط والأحجار الكريمة وغيرها من المعادن لها شراكات مع شركات أجنبية؛ لديها استثمارات في أفغانستان. ويقول إن الكثير من الشركات الأفغانية الكبيرة كانت تستثمر في الإمارات وتركيا ودول العالم المختلفة، والآن كل تلك الشركات بدأت تستثمر في أفغانستان، خاصة أن حكومة طالبان توفر للمستثمرين الأراضي والتراخيص والأمن والحراسة، كما تخفض الضرائب للمستثمر. وبالتالي، يرى أن هناك فرصاً كبيرة جداً في أفغانستان، لا سيما بعد استخراج النفط وفرص الاستثمار بالمعادن. كذلك، يقول المحلل الاقتصادي والأستاذ الجامعي محمد نعيم عبد الستار في تعليق له على مبيعات النفط، لـ«العربي الجديد»، إن من الآثار الإيجابية لبيع النفط توفير العملة الصعبة في أفغانستان، فعندما تعلن طالبان أنها باعت نفطاً بـ81 مليون دولار خلال عشرة أيام، فهذا يعني أن تلك الأموال دخلت إلى الأسواق الأفغانية، ومن الطبيعي أن ترتفع قيمة العملة الأفغانية.

كذلك، يشير عبد الستار إلى أن طالبان أكدت أن 15 في المئة من احتياجات البلاد من النفط سيجري توفيرها من الحقول الأفغانية، ما يعني أن أسعار النفط والوقود سوف تنخفض في البلاد. ويذكر أن حكومة طالبان استثمرت في تعبيد الطرق الرئيسية المؤدية إلى تلك الحقول وإلى المناطق التي يتوقع أن تكون فيها الحقول حيث عملت على حفر الآبار، واستثمرت في الطرق وتشييد المباني التي يشتغل فيها آلاف الأفغان. كذلك، من المتوقع أن يساعد النفط في خفض عجز الميزانية. وكانت ميزانية أفغانستان قبل طالبان تعتمد على الدعم الأجنبي.

توقعات بتحسن سعر العملة الأفغانية وجذب استثمارات أجنبية

سوق الصرافة في كابول، 10 سبتمبر 2022 (مارکوس يام/ Getty)

عقوبات بريطانية على بورصة موسكو

لندن ـ **العربي الجديد**

أعلنت الحكومة البريطانية، أمس الخميس، عن فرض 50 عقوبة جديدة على شركات روسية من بينها بورصة موسكو.

وأعلنت بريطانيا، في بيان رسمي، فرض عقوبات جديدة على روسيا تشمل بورصة موسكو والأسطول الشبح المشكل من سفن تستخدم للالتفاف على القيود الغربية المفروضة منذ بدء الحرب في أوكرانيا. وتستهدف هذه العقوبات الحد من قدرة روسيا العسكرية، وذلك في إطار تعاونها مع شركائها في مجموعة السبع الصناعية لدعم أوكرانيا في حربها ضد روسيا. واستهدفت لندن أربع سفن يشتبه في أنها جزء من «الأسطول الشبح» من الناقلات ذات الملكية الغامضة أحيانًا أو التي تفتقر إلى تأمين، والتي تتيح لروسيا مواصلة تصدير نفطها على نطاق واسع، فضلاً عن سفينتين متهمتين بنقل أسلحة لصالح موسكو. وفي القطاع المالي، فُرضت عقوبات على بورصة موسكو وبورصة سانت بطرسبورغ، وكذلك شركات تسهل التبادلات المالية. كما استهدفت بريطانيا مجموعة شركات تعمل في قطاع الغاز الطبيعي المسال، وكذلك في إنتاج الذخائر والآلات والمكونات الإلكترونية للجيش الروسي. وقالت الحكومة البريطانية في بيان، عبر موقعها الإلكتروني، إن العقوبات الجديدة التي يُعلن عنها تزامنًا مع حضور رئيس الوزراء ريشي سوناك قمة قادة المجموعة المنعقدة في إيطاليا؛ سوف تحد من قدرة روسيا على تمويل وتجهيز آلتها العسكرية. وأوضح البيان أن هذه إجراءات تتضمن للمرة الأولى على الإطلاق فرض عقوبات بريطانية على أسطول الظل التابع لروسيا، والذي تعتمد عليه في الالتفاف على العقوبات ومواصلة تجارتها النفطية. وأضاف أن هذا من شأنه رفع تكلفة المحاولات الروسية لتجاوز العقوبات، حيث بعد تصدير النفط أكثر مصادر الإيرادات أهمية في تمويل موسكو حربها على أوكرانيا التي وصفتها الحكومة البريطانية بغير القانونية. وتابع البيان بأن العقوبات الجديدة تتضمن استهداف مؤسسات محورية في النظام المالي الروسي، بما في ذلك بورصة موسكو، وأن هذا الإجراء سوف يتم بالتنسيق مع الولايات المتحدة. من جانبه، قال سوناك إن بريطانيا ترفع الضغوط الاقتصادية على روسيا مرة أخرى من خلال هذه الإجراءات، مضيفاً: «(الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين يجب أن يُهزم، والقضاء على قدرته على تمويل صراع طويل الأمد يعد أمراً بالغ الضرورة». وأعلنت لندن، أحد الداعمين الرئيسيين لأوكرانيا، يوم الأربعاء، عن مساعدات ثنائية جديدة لكييف بقيمة تصل إلى 242 مليون جنيه استرليني، بمناسبة قمة مجموعة السبع التي يحضرها الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي.

الغرب يكثف عقوباته لمحاصرة أسطول الظل الروسي

ومن المتوقع أن تتراجع صادرات روسيا من النفط والغاز الطبيعي من حيث القيمة في عام 2024 بنسبة 2,3% إلى 222 مليار دولار مقارنة بـ227,3 مليار دولار في عام 2023، ويرجع ذلك إلى الانخفاض المتوقع في أسعار عقود الغاز الروسي، وذلك حسب وثيقة وزارة التنمية الاقتصادية «شروط السيناريو لعمل اقتصاد الاتحاد الروسي لعام 2025».

رجال أمن باكستانيون يفحصون سفينة نفط روسية، يونيو 2023 (رضوان تابسوم/Getty)

رؤية

من سرق بهجة الجزائريين بعيد الأضحى؟

سهام معط الله

تزامناً مع اقتراب حلول عيد الأضحى المبارك، دخلت شريحة واسعة من الجزائريين امتحان الصمود في مواجهة الضربات المتتالية لغلاء الأسعار، وارتفاع معدلات التضخم، وتراجع قيمة الدينار الجزائري. فقد وجد المواطن البسيط نفسه أمام أزمة غلاء هي الأفظع، فلا هو قادر على أداء هذه الشعيرة الدينية المعظّمة وهي الاضحية في ظلّ الالتزامات المالية اليومية التي تُعدّ بمثابة غلّ لا يُخلع، ولا هو قادر على الاستجابة لحملات مقاطعة أسواق الماشية التي انتشرت بسبب الغلاء الحاد.

بحسب قاعدة بيانات World Salaries «رواتب العالم»، يتراوح متوسّط الراتب الشهري لشريحة واسعة من العمال الجزائريين بين 45 ألفا و80 ألف دينار جزائري (ما بين 333 و593 دولارا). كما يُقدّر الأجر الوطني الادنى المضمون بـ 20 ألف دينار (حوالي 148 دولارا)، بينما تتراوح أسعار الخرفان صغيرة ومتوسطة الحجم بين 65 ألف دينار و90 ألفا (ما بين 482 و667 دولارا). الأمر الذي يضع المواطن البسيط المغلوب على أمره في تدبير لقمة عيشه أمام معادلة تستعصي على الحلّ.

على النقيض من التوقّعات بانخفاض أسعار أضاحي العيد هذا العام، فرض المضاربون قوانينهم غير الرسمية على أسواق المواشي في البلاد وقفزوا بالأسعار إلى حدود اللامعقول بعد أن استفادوا من تساقط الأمطار، توفّر المراعي، استقرار أسعار الأعلاف الصناعية والمستوردة المدعومة من الدولة، وزيادة الدعم الحكومي للشعير المخصّص لتغذية الماشية. والأمر الذي يضفي طابعاً منطقياً على الارتفاع اللامنطقي في أسعار الخرفان صغيرة ومتوسّطة الحجم مقارنة بالأغنام كبيرة الحجم هو رغبة مربّي وتجّار الماشية في التخلّص من هذه الأخيرة التي يقلّ الطلب عليها في العام القادم.

هؤلاء المضاربون هم أنفسهم من عارض بشدّة استيراد الأغنام من رومانيا الذي فُسّر من قبل العديد من المحلّلين بأحد الجهود البارزة لإنجاح انتخابات السابع من سبتمبر/ أيلول القادم. فقد استوردت الجزائر في الأشهر الماضية 100 ألف رأس غنم على دفعات من رومانيا، حيث لا يتجاوز سعر الرأس الواحد منها 47 ألف دينار (حوالي 348 دولارا)، الأمر الذي أعاد إحياء آمال الأسر المنخفضة والمتوسّطة الدخل في اقتناء أضحية العيد دون معاناة، لتخرج بعد ذلك المؤسّسة الجزائرية للحوم الحمراء وتؤكّد توجيه الأغنام المستوردة من رومانيا للذبح بغرض سدّ حاجة السوق من اللحوم، وليس للبيع بمناسبة عيد الأضحى، الأمر الذي عزّز روح المضاربة من ناحية وسرق بهجة العيد من معسوري الحال من جديد من ناحية أخرى.

حتى أسطوانة ارتفاع أسعار الأعلاف الصناعية والمستوردة المشروخة لم تعد تنطلي على المستهلكين المدركين لمساهمة دعم الدولة في استقرار تلك الأسعار خلال العام الجاري، فالكلّ بات على يقين بأنّ ارتفاع سعر الأضحية بما يصل إلى 30 ألف دينار (222 دولارا) مقارنة بالسنة الماضية ما هو إلا ضرب من ضروب غياب الرقابة عن أسواق الماشية وعدم تدخّل السلطات المعنية للسيطرة على الأسعار واتّخاذ الإجراءات الردعية والحيلولة دون تحوّل المواطنين البسطاء للقمة سائغة في فم المضاربين والمحتكرين البعيدين بفضل ذلك عن طائلة المتابعة القانونية.

لعب التضخّم لعبته أيضاً وبلغ عنان السماء، الأمر الذي بات من المستحيل معه أن تتمكّن الأسر الجزائرية المنخفضة والمتوسّطة الدخل من اقتناء أضحية للعيد كما اعتادت في السنوات الماضية؛ فقد فشلت الحكومة في كبح جماح التضخّم وحاولت تجميل الصورة السوداوية الواقعية من خلال نشر تقديرات للتضخّم اتّفق الخبراء على أنّها أقلّ بكثير من المعدلات الحقيقية.

حتى المؤسّسات الدولية كأمثال صندوق النقد الدولي تبني تقديراتها على الأرقام الصادرة عن الحكومة الجزائرية، حيث يتوقّع الصندوق أن ينخفض معدل التضخّم في الجزائر من 9,32 في المائة في 2023 إلى 7,55 في المائة في 2024، وهذا ما يستحيل تحقّقه في ظلّ ما يتمّ اتّخاذه من إجراءات تساعد على إشعال نار التضخّم بدلاً من إخمادها.

لقد أكّد الرئيس عبد المجيد تبون مواصلة الجهود لخفض معدل التضخّم إلى أقلّ من 4 في المائة بغية الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وكما هو معروف اقتصادياً تمكن السيطرة على التضخّم وخفضه من خلال تطبيق سياسة نقدية انكماشية ورفع أسعار الفائدة من أجل تشجيع المواطنين على إيداع أموالهم في البنوك، وزيادة الضرائب بغية تقليل الاستهلاك، وتخفيض الإنفاق الحكومي.

لكن الحكومة الجزائرية لم تنفّذ أيّاً من ذلك، بل على العكس سيتمّ خفض معدلات الفائدة على القروض الاستثمارية لتشجيع الاستثمارات وجذب المزيد منها لا رغبة في خفض معدلات التضخّم بالدرجة الأولى، وذلك علاوة على إعطاء دفعة قوية للإنفاق الحكومي وزيادة رواتب الموظّفين ومعاشات المتقاعدين خلال العام الجاري، فقد اعتمدت الجزائر أكبر ميزانية في تاريخها بواقع 113,6 مليار دولار كنفقات عامة استهدفت زيادة النفقات الاستثمارية، وتخفيف الضرائب عن المؤسّسات الناشئة، ورفع الأجور. وإذا دلّ كل ذلك على شيء فهو يدلّ على السير في الاتّجاه المعاكس للسيطرة على التضخّم الذي يسرّع تآكل القدرة الشرائية للجزائريين.

جدير بالذكر أنّ الزيادات الهزيلة التي أقرّتها الحكومة في رواتب موظّفي القطاع العام ومعاشات المتقاعدين لا تزال بعيدة عن المستوى الذي يساعد على دعم القدرة الشرائية للمواطنين بشكل محسوس وملموس، حيث ينجح التضخّم في سرقة أضعاف ما يضعه الإنفاق العام في جيوب الجزائريين. وهذا ما يبقيهم في دوامة من المعاناة لا خروج منها إلاّ بإسراع الدولة في معالجة الاختلالات المتعلّقة بالشقّ المالي والاقتصادي.

سيظلّ المواطن الجزائري البسيط حبيس المعاناة، وسيبقى همّه توفير قوت يومه، وإذا بقي الوضع على ما هو عليه الآن ستنضمّ شريحة واسعة من الجزائريين إلى قائمة المحرومين من أداء سُنّة عيد الأضحى المؤكّدة. عند تحويل زاوية النظر إلى الإمكانات والثروات المتنوّعة التي تزخر بها الجزائر، يمكن التأكّد من أنّ المعاناة الشديدة التي طاولت مخاليها الطبقة الفقيرة وتعدّتها إلى الطبقة الوسطى ما هي إلا نتاج الافتقار لإصلاحات جذرية وهيكلية وبرامج مستقرّة ودائمة والّجوء للبرامج المناسباتية التي تفرضها الظروف لا الحاجة.